

» (عائیه) »

عند الخطين ولدوه

الخطين الشيخ احمد بن محمد

المصاوی علی شریح جلاله

ووسید اولاده الخلیف بن اشرع بقول الحق

مولانا الشیخ احمد المصطفی بن علی بن ابی

المصطفی بن الخلیف بن علی بن ابی

الخطین ولدوه

والخطین

الخطین

الخطین



» (وقد مررت عاصی و شریح جلاله کور) »

» (علی بن محمد المصطفی بن الخلیف بن علی بن ابی) »

» (الخطین بن علی بن محمد المصطفی بن علی بن ابی) »

» (الطبعة الأولى) »

» (الطبعة الثانية) »

(سنة ۱۳۱۰ هجرية)

[illegible][illegible]

[illegible]

البيان والتميم للبيان
والسلامة والسلام على
سيدنا محمد

خاص على طريق التبعين والجمع التمكن في كل (قوله وعلى له) أصله لعل جليل
تد غير على لوريل فخر أنت لولو ولنا مع ما قبلها فقلت القاول في أصله اهل جليل
تصغيره على اهل في البيت القاصد وتقول مرة القاول فقلت القاصد فقلت ان
شأن المصغر في طلب ما هو المصغر في التوصل الى الخلق في هذا القاصد فقلت
في الاستدلال بالمصغر على الكبير من لان المصغر في علمه كبير وحساب يثبت في الجملة
لان توقف الكبير على المصغر من حيث انه ليس له في العلم الكبر وفي توقف المصغر من
حيث الوجود والارادة في مقام الدماء كانه ناسخ مؤمن ولو جابيا (قوله واصحابه)
وما في خاص على عام جمع مصعب عند الانقش واسم جمع عند سيبويه لان هذا
الجمع العين في جمع جمع على الفعل ان قلت على كلام سيبويه اسم الجمع التواضع
من الله فهو قولهم وهذا والله واحد من الله وهو صاعد وتكون ان هذا الجواب
الاصحاب والاصحاب الفرق بينهما ان دلالة الجمع على ما هو في التذكير ليرجع في المصغرات
فهم من باب التكليف واسم الجمع من باب التثنية كذا الجواب لا ثموني والارادة الصالح
من اجتماع الناس على المصغرات في مؤمنات ومؤمنات على ذلك كما هو مقصود (قوله الا انه)
جمع عام وهو من يقتدى به ولو صغير لو يكثر استعماله في القاموس بقل هيته جدا
فهي قوله تعالى ولا يموت منكم احد الا بعد اخلاص الا انه فان الكثير استعماله في القاموس
ويقال استعماله في القاموس كقوله تعالى ان ابراهيم كان موقفا لا يذ (قوله
الاعلام) جمع على وهي الرابطة والجميل كقوله قوله كنهه في أمية المصغر
وان صغر التثنية المندرج به كانه على في الاستدلال

وعلى 4 واصحابه الا انه
الاعلام و يحدوث

وعلى كل في الكلام استعماله حيث خرج الاصحاب بالرابطة والجميل فجمع الاعتداء
واسم الجمع الفدية بالثبوت على طريق الاستدلال المصغر في الاستدلال في القاموس
التي في تقريره وهو مستطاع مما قبله فلا يلزم الجمع بين الطرفين (قوله وبعدى) يتعلق
بها تدويرها في الاول في الوجه الثاني في موضعها فقلت في معناه الرابطة في امرها
التي في الفعل في هذا الدرس في أصلها السابع في حكم الايمان بها الثاني في قوله
من تكلم بها التاسع في القاموس في قوله ان تكون لطف ما بعد هذا
ما قبلها معطوف فقلت على تصورها ان تكون ثابتة من اهلها هي لغيرها كذا وقد
تكون لانا كذا مع التفصيل في غير ما هذا والله وسعوا في ذلك من قوله هي كلمة
بقرينة الا نقل من اسطر بلا احوالي من عرض الى آخره لا تقع بين كلامين
مفردين ولا اول الكلام ولا آخره فان وقعت بين كلامين مفصلين بينهما
مناسبة كلمة من ففصلوا ان لم تكن بينهما مناسبة اصلا في الفصل ففصلوا ان كان
بينهما جمع مناسبة كلفنا من الفصل ففصلوا بالمتكلم في الفصل ففصلوا قول الشاعر
لو راى الله ان في النسيب غيرا ه جازية الا برأى الفصل

الاستغناء (قوله معاني) أي الرسالة وأما فقد عانى إلى الله عز وجل حقيقة أن
أريد بها الاستغناء عن غيره وحاشية الآية أن أريد بها المعاني المخصوصة (قوله ويحل
معانيها) أي أنها كبريا وهو ختم الخاتم من العمل وهو القليل والآخر سبع القليل من
القول وضوء ذلك ولعلنا مبادئ لا تقدم يراد به أن أريد من الرسالة كمالها لكون
امتثاله كماله لكونه أريد به المعاني (قوله ويحلها لغيره) أي قدم الجمل والغيره
لأجل أن المصير أي وما كوفي هو عقابا لغيره في خلق العالم في السبب لكونه على
قدوة العالم في العمل والتكامل عند (قوله إراديا) أي حالها من قائل القول
ومعقودة الرضا على القليل برة ويريد مع الاستغناء لأسباب ولا شك أن الموقوف
كذلك (قوله إن سلك) أي وما فعلت منه في كل ويل مصلو محمول إراديا أي
سلك الخ (قوله أفع طر يني) من امتثاله السبب لكونه في طر يني الخ ومعنى
كونه الخ الخ أي يتبعه العمل ولا عمل (قوله استغناء) أي السبب في العمل (قوله
أنداء الكتاب) أي لاجل الأنداء لئلا قرآن فانه ابتدئ به فلا يلزم من ابتدائه
بمعاني السبب جزء من القاطعة بل كونهما جزا للوحي يؤيد ثابت دليل آخر وأما أن
القرآن نزل في القدر ثمانون من القتر وهو الجمع وأما ما جاء في قوله "القرآن على قلب
الصالح" صلى الله عليه وسلم فلا يخفى بالجمهور سوية من الأنداء ولا والله يذهب عن
فرا نوايا ما فيه كذا في طر يني الاستغناء ومن يذات الخبص معصم الكتاب
السلامة والغير والتعظيم لولا التوقف (قوله) وهما بعد في السبب لكونه الخ أي
وأما ما على العمل بعد فيهما لكونه من العمل الأنداء على حديث الجسد منه على
المعنى وفي حديث الكوفة على الأنداء في القاطعة ومنه ما على حديث الجسد
على المعنى لكونه أقوى سدا لولا أن كذبهما هو الزواجر القرآن وهو على جانب
القرآن بالأنداء وفي جانب الحديث بالعمل لأن السبب يشد على الجانب
فإنما العمل والكتاب ليس في الأهل الجانب بل هو ما هم مقتضى به (قوله ومن
ثم) أي ومن أهل الأنداء العمل ترك العطف لأن القرآن ابتدئ به من غير
عطف كذا في الحديث في المعنى طالب الأنداء كل منه فانه والعطف يقتضي
التبعية (قوله تنبيه الخ) حجة كقول الله كورد (قوله المعنى) وأطلب الخ أشار بذلك
إلى أن حجة العلة لا خبرية كقوله تنبيه المعنى فهو جازر يرسل علة كقوله تنبيه كقوله
بما أن شهادته على وأما ما على هذا الشاهد في الفرق بين ما يتعلق بالمعاني
والمعقود كون جسد الله لا والله لا خبرية كقوله تنبيه المعنى هو كقوله علة
أي من حيث جواز أن تكون خبرية كقوله تنبيه وقال لأن المقصود من الصلاة
الاستغناء عن العمل عليه وهو العمل بالأنداء كذا في الأنداء وبه فكر لأن
العمل ما اعتاد خاص بالمراد به بل كذا في الحديث الزواجر كقوله تنبيه الصلاة

معانيها أو محل معانيها
قوله والله التوفيق
وأما منه تعالى بأن
سلك بها الخ طر يني
(بسم الله الرحمن الرحيم
الهدى) ابتدأ بها معناه
الرسالة استغناء الكتاب
الحمد وحملته في الصلاة
والكود في العلو من ومن
ثم ترك العطف تنبها
على أن كلامه في القصة
بالأنداء (والصلاة
والسلام على رسول الله)
المعنى وأطلب من الله أن
يعطيني برسم عذره
محمد صلى الله عليه وسلم
والصلاة

يحصل ان الخبر بالذات ليس يحصل على التحقيق وان الخبر بالوجود حادث كما قدم
 (قوله الله) اي في اللغة فهو منصوب بفتح الهمزة و هو على
 الحال في التوبيخ (قوله الله) اي في اللغة فهو منصوب بفتح الهمزة و هو على
 بالاستعانة كما تقدم فخر به (قوله خبر) لا بد من هذا التأكيد لان القائل قد يدل
 في غير ما انما خبر به و قد خصص (قوله قالوا لم يمت الى الله تعالى) اي
 خلاف ما قد اختلفت الى غير من الخلق بل انما هم الله تعالى كما قال القرآن وفي
 اقتضائه وهو الصواب فلا كان قال تعالى ان لا اله الا الله فاعلم ان الله تعالى
 الا ان الله تعالى على احد كما دأب على هؤلاء فلو ان الله تعالى لم يمت الى الله تعالى و قد
 كلام القرآن يحصل ان الله تعالى من هذا ومن ان الصلوات من المشرق والمغرب وهو
 ما يحصل في الوضع وتعد في المعنى خلاف طلبه في خبر من ان الصلوات من المشرق والمغرب
 الفعلي وهو ما يحصل في الوضع والمعنى لا خلاف الاصل (قوله لم يمت الى الله تعالى) اي
 اي ولا يدل ان الله تعالى في الله تعالى كان معناه ان الله تعالى لم يمت الى الله تعالى
 والذات على ان الله تعالى وهو من قول الله تعالى في سورة النور و ما لا يعقل (قوله
 والذات الحية) تقدم عليه (قوله معناه) لم يمت الى الله تعالى اي ان الله تعالى
 هذا الخبر فواضح من معنى الله تعالى وانما هو لا يتناول الخبر انما هو لا يتناول
 ما بعده (قوله ان الله تعالى الحية) فيه اشارة الى ان اسم الله تعالى على المعاني
 الحقيقية فمعلوم ان قول المشرق والمغرب هو معنى الله تعالى وهذا الحد الذي لا
 يمت الى الله تعالى السيد المبرجاني وهو انما يتناول قول القائل ان الله تعالى لا يتناول
 والمعاني او المعاني وانما يتناول قول القائل ان الله تعالى لا يتناول المعاني او المعاني
 على المعاني الحية اي الله تعالى كما ان الله تعالى يقول اي التوالة فلا يتناول
 مطابق للمعنى كما تقدم التبيين على هذا فالسيد فاته اختار ان الله تعالى في رتبة الله تعالى
 على المعاني القصور حصة فثبت خبر ما به اعراضه عن مقتضى خبره بالتحقيق ما هو اسم
 الاشارة فيقال في الخبر فان قلت ان معنى الله تعالى في الخبر والرسالة اسم الفصل فلا
 يحتمل الاشارة الى قول الله تعالى في الكلام معناه معاني اي يحصل هذا في الله تعالى
 فان قلت ما معنى التوالة في قول الله تعالى اسم الله تعالى من التوالة فليقل عليه
 الاشارة الى المعاني عن القرآن الكريم اي في قول الله تعالى في المعاني معناه معاني فان اي يحصل
 في معناه في الله تعالى والاشكال الاول لا بد من الاصل تسليم ان الله تعالى لا يفهمه الفصل
 وعلى تسليم ان الرسالة لا تكون اسم الفصل على قول تسليم عدم صحة الاشارة
 بالمعنى من الجمل ولا فلا يحتاج الى خبر الفصل الاول والاشكال الثاني في خبر
 على ما استظهر من ان اسم الله تعالى من قول الله تعالى في المعاني معناه معاني فان اي يحصل
 من التخصيص والحق ان كلامه من قول الله تعالى في المعاني معناه معاني فان اي يحصل

لغة القائل خبره قالوا
 انما يمت الى الله تعالى
 كان معناه ان الله تعالى
 وعلم القدر ولم يمت
 به الاية والاشكال
 الاشارة الى خبرهم الاية
 والاشكال الحية (الله)
 اي التوالة في المعاني
 الذين اي العقل

بمقدوره والفرق في حكم كون المكان الذي يتعدى حدوده كان كل من قيل
 علم الخمس وهي أول علم فاسم فلا يستدعيها التواضع لذلك فلا حاجة لتدبرها
 الثاني أيضا (قوله في قوله تعالى) وفيه ما يغفل ان اسم الاشتراك مطلق مع ما
 فيه خصوص ما هو على الفهم غير محسوس وحاصل الفهم المشبه على الفهم
 بالخصوص غير ما يصح كمال الاشتراك في كل واحد غير اسم التي به التسمية
 المستعمل في جهة واحدة فهو المشهور وذهب الأول إلى أن غير اسم الرسالة
 القاسية إلى ما يتبعه لأن اسم الاشتراك فمعي العرف ولا يستعمل في معنى
 العرف شعبة ويريد لا يلزم من كون الشيء معني الشيء ان يعنى بخاصة ويريد
 برأيه في المقام التي به لانه اسم الاشتراك في وليه التسمية لا معنى فأول ما
 في تامل (قوله أي صفة) انهم من الوصف بطلقة (قوله أي من المصطلح)
 من طريقة الفاعل في المأولين أو بعد من الرسالة لا لانه يكون طريقة الفاعل في
 الجزاء لا يوجد منها الفاعل في كل الكلام استطراد في معنى كل حال حيث شرب
 معاني التواضع واليعد في كل يجوز يعطى التباس طريقة غير وقد خسرنا التسمية
 من الكلمات الجوز التي تاسم في التوضيح فلا تلبس التواضع في كل حال
 الفاعل في الرسالة الفاعل في كل ما كان في الجزاء التباس في طريقة التسمية
 (قوله مطلقا) مطلقا وهو ما يرسله الأول استطراد في التواضع (قوله وفيه ما
 التسمية) مطلق على الجوز والمراة التسمية مطلقا أي الذي تسمى عليه الاشتراك
 وفيه (قوله على مبدل الاختصار) بوصف ثان فربما اتوا الاختصار في كل
 استعمال تسمية حيث تلبس التباس الرأيا في الاختصار بالترادف مع كل استعمال
 فدرى التسمية من الكلمات الجزاء ان تلبس تسمية على الموضع ولا استعلاء
 التباس في الموضوعة للاكتساب الخاص على طريقة الاستعلاء التسمية (قوله مع
 كثرة المعنى) بل ان الاختصار هو لا لا تحقق ان معنى الاختصار تحليل الفكرة
 المعنى أولا (قوله على بعض الأقسام) أي التباس الاشتراك في كل ما هو
 التسمية جهة الغير التي في التسمية في قوله تعالى ولا ولي يرجع إلى استخدام أصيلة
 وتسمية وتسمية في قوله تعالى ولا ولي يرجع إلى استخدام أصيلة
 إلى التسمية تسمية إلى أصيلة في قوله تعالى ولا ولي يرجع إلى استخدام أصيلة
 في التسمية تسمية إلى أصيلة في قوله تعالى ولا ولي يرجع إلى استخدام أصيلة
 تقوم من جعلها من قبيل الجوز العرفي والتسمية تسمية إلى برخصة ويجوز
 ومطلقا فوحدت كل التباس في استخدام على مذهب القوم وكن من مذهب
 السكاكي والكاتبين ليكون القول على مذهب القوم تسمية مذهب السكاكي
 من المذهب وذهب مذهب التسمية عن الاستعلاء القوميين في شرح

فوقه في قوله المخصوص
 بجميع النطق فاشترطها
 بقوله هذه (رسالة لطيفة)
 أي صفة بعد (أو) بيان
 (المعنى) مطلقا (أو) أي
 بيان (التسمية) أو أي
 بيان (السكاكية) على مبدل
 الاختصار أي على طريقة
 الاختصار وهو تحليل الفكرة
 مع كثرة المعنى (أو) أي
 مبدل (الاختصار) أي
 بعض الأقسام

السراقة (قوله تعذيب القوم) الى تعذيب كرمه عيب السكاك ولا تعذيب
الغلب في المشقة (قوله تعذيب) هذا الاختصار (قوله لحظنا) تبعه الرسالة
بالمنفعة المحقة وانما كان ذلك الدال على التعذيب وهو هو حقيقة التعذيب على ما بين
الاستغناء من ربه ولا احتياجا الى دفع الرغبة عن (قوله مستغفرة) الى مستغنة
وهو مني الحق (قوله ويصير اخا لنا) الى صاحب الومن نسب (قوله الا ان
ايح) انشائي في تلك التعبير باخوان من المؤمنين ان كلامنا جاء في الاخ (قوله
في وحي) فتمت له لانه المطلوب في مقام التعليم (قوله عطف عام على خاص) اي
لان الاحسان اعم من الاجران الاجزا كان في تفسير العمل والاحسان لا يتقدم
(قوله وحيه) اي قوله عطف عام اخ لان الاجرم جزء الاحسان كما عطف (قوله
تلقوا) وبه الاشارة الى جعل الاجرم جزء الاحسان فلا يكون واجبا على الله
(قوله على انه لا ملل) هذا استدراك على ما يتوهم من قوله في تعذيبه له فذهب
فذلك قوله على انما (قوله والله خلقكم لايح) اي على قوله على انه لا ملل له وعما
الذي قبل قوله هو انما يكون اي وحي على ما ذكر (قوله ولو لم يخ) اي ولو لم يخلق
المرء بعد لا وجبوا له (قوله عطف) استفهام استكبري عن الشيء فلا تدعي
ان تدكر وان الله تدعي نفسك وكفر ولو لم لو استغنى الله في الحديث القدسي
بما عبادي ان تدور واسل شري فخصر ولا تلتقي فتنصرون والاداعي ذلك
انهم من ان تدكر (قوله ادلي) اي ابرهن على ما دعاهم وليس التصديق به
الخطاب الى من وان كان هو الاصل وهذا الجواب من استعمال التفسير في
الطائفة (تبيين) لا بد قبل الشروع على الكفر من معرفته بانه لا يكون على بصيرة
فيم وهي مدعوه وحسنة وهو واضعوه فلهذا تبيينه وما الله واسد ما هو عليه
وعليه ونسبته فلهذا تبيينه على اصول يعرف بها العلماني الواحد بطرق مختلفة
التي تخرج في الدلالة على جميع وجوبه فثبت الاحوال كذا في بعض لا يعبر عنه
بالحقيقة فهو لا يدكر جهو بالتعريف فهو لا يدكر جهو بالحق كتحوز بحاطم عند
المدعو بالكتابة فهو لا يدكر كسبر الزمان وانه وضوحه فالثقة المبررة من حيث
ان العلماني الواحد بجميع طرق مختلفه فالتوضيح والادوات معه فهم ان باب العلماني
الكتاب دون كلام اليه انما فلهذا فهم كلام الله رسول الله وجه لا يعرفه على
والما فيه فهو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في انه يعرف بالقرآن
العلماني من طريق البشر من حيث ان الله على الحقيقة والحق والكتابة والتعذيب
بالعلماني هو انه لا يدكر ان القرآن حتى يصدق المسالم تصديق من جاء به من
عند الله وانما الله فالتعذيب والحق والكتابة والتعذيب وانما الله من الكتاب
والسنة وازا كتب اليه انما فلهذا فهم لا يبينوا انما الله فلهذا فهم لا يبينوا

وعلى مذهب القوم تقرىبا
 البشري (يعلم القولة)
 الرصدية مسخرقة
 (المرخون) جمع أخ
 وجمع أخ إضائي أخوة
 الانحاض الاخوان في
 جمع أخ يعني المصاحب
 والأخوة في جمع أخ من
 النسب (مخالف) أي كثر
 (الله لي وهم الأجور)
 جمع أجور ومقتلون
 الجزاء في تقدير العمل
 (والأعدان) مخالف عام
 على خاص وفيه عداوة إلى
 أن العدا يستعمل على الله
 تعالى شي إلى ظهير عنه على
 العدا عنه في المصلحة
 والمصلحة تكون العدا
 وليس له بعد عليه تعالى
 متعلق تعالى الله من ذلك
 علوا كرم العكف يصح
 القول بوجوب الإصلاح
 الذي من الأجور (أعلى)
 أمر بالمعروف على معرفة

الاسم (قوله خبر ما كان) فهو بنى الاسم ونحوه أو انشأ الاسم أو أصله ان بنى
(قوله هو) أى بنى الله كونه وقوله استأنف الفعل أى تخلف عنه بالفعل وساقى
مما سطر بقا الخطيب وعرفه القوم بعدهم بالثالث فبذلك أثبت الأختلافية
كأن يأتى ان شاعقة تعالى وهو الضمير وانما بنى الموقف على طريقة التخصيص
لهو وتم اعل للبدنى واعتراض قوله بالجارحى الاستدلال على ان الجواز لعل كذا يكون
فى النسبة الاستثنائية يكون فى النسبة الاستثنائية بقوله الاستثنائية فهو توكيد ان
وأجريت التمرير قال الله تعالى ولا تطعوا إلا الله والرسول ونحوه الجنبى البينات الراسخ
البلغ وجرى الانهيار وأجيب بان القصد تدرج تدرج مع خصوص من الجواز (قوله
أى معنى الفعل الأصل أى) فيه إشارة الى ان أفراد بالفعل اصطلاحى لا التقوى
والا كان قوله لو على معناه ضاع وهو يقتضى ان المراد به القابل للاصطلاح
لا التقوى وهو الثابت وكذا أفراد بالفعل وضع بقوله الأصل ان القابل على ذلك على
الحدث والزمان مع ان التقى معنى الفعل التساوى على الحدث فقط فليجيب بان
المراد من هذا الأصل وهو الحدث (قوله به بعد المثلث) أى عاقبة وهو وهو
الزمن فبذلك عليه به يتصور كنهه (قوله كذا بعد المثلث) أى بالمكان ليس القابل
واسم الصفه والمستثنائية كالتقوى (قوله والآخر أى) هو بالنظر للقرى
المتفرقة هو الذى تخفى معنى الفعل (قوله أى الفعل لوم على معناه) وإنما
أمره الضمير لأن الضمير لوم (قوله أى الى غير ما عطف ان يستدعى) التضمن هذا لانه
لا بد من معرفة حقيقة معناه سواء استدلنا بالفعل لولا كذا ومن كان استنادا الى
المولى بجواز عقل مع انه لم يستعمل فى غير موضع من المتأخره كذا قوله تعالى يا
مر جئت تخبركم أى يا مرسى على تخبركم هو الاستدلال لا تقوى لا بد من الأصل كذا
قوله بنى يدك وبوجه حس فانك قد ذهبت نظر أى بنى يدك الضمير ناى وبوجه (قوله
لا بد من ملائمة) وهو السبق والوقوع عليه ولو توقع فيه مثلا كذا بنى فى قوله ولا
ملائمة شئ ان شاعقة تعالى (قوله أى معنى التعلق) أى لا نفس التعلق الذى
بين الفعل لوم على معناه هو كذا هو ما عطف كذا بالخطيب (قوله أى بنى ان الفعل)
عبر بالخاصة لأن الضمير لا يحدد ذلك حواسه (قوله أى القابل) أى راجع لفعل
وباقى معناه كذا الفعل التعلق القابل خبر به وكذا ما عطف معنى الفعل التعلق القابل
ضارب (قوله أى أصل هو به) عطف كذا به على ما قبله فكذا عطف على النسبة
وليس المراد بها التعليل المقرب فى معنى يكون فاعلم ان القوم جود بل المراد به
الاستدلال بان (قوله عند التكليف) استعمل قوله القابل أى القابل عند التكليف هو
طابق الواقع لولا ونحوه فى ظاهره متعلق بالقابل أى أى القابل عند التكليف
فبذلك لهم من ظاهره بالبن لا ينصب قربة على المقدم ما هو عليه فى المعنى هو

خبر ما كان لو انشأ القوم
استأنف الفعل أى استأنف
فى معناه أى معنى الفعل
القابل وهو الحدث لانه
هو الذى دل عليه هو
للفظ دون الزمان وذلك
كلاصدا واسم القابل
واسم القابل والصفة
للنسبة واسم القابل
والقارىء والتأويل المحرر
(أى خبر ما) أى الى خبر
(قوله هو) أى الفعل لوم
فى معناه (قوله) أى ذلك
التي أى الى خبر ما عطف ان
بذلك (قوله) متعلق
بأنه أى استند على
لا بد من ملائمة التعلق
بين المسند وذا التعلق
الذى استند عليه يشابه
تعلقه بمراد فى معنى
التعلق حتى ان الفعل لوم
على معناه لى القابل
حقه ان يستند الى القابل
الذى قام به الفعل
وأنصف هو به عند التكليف
فى ظاهره كذا استند

التي غير القائل من مفعول (١٤) لو صدق أو لم يصدق فلا يثبت
 اللازمة بعد ذلك الفعل
 للمتيقن القبول عليه من
 يستدل بالقول به أو ما جرى
 مجراه فإذا استدل بحرف
 كالقائل له لشيء بهي
 اللازمة يكون الاستدلال
 بهي (مع قرينة متقدمة)
 أي بضرورة (من الواجب)
 الاستدلال إلى ما هو عليه
 وهو الاستدلال الحقيقي
 بالاستدلال إلى القائل
 فيصير القول له نحو
 غير بريد غير أن الله
 للقول فيصير القول
 له نحو ضرب بغيره فإن
 الضارب لا يرد حقيقة
 والضرب لا يرد حقيقة
 فمخرج قوله إلى غير
 ما هو عليه الاستدلال الحقيقي
 كقول المؤمن أثبت الله
 البطل وهو ضرب بريد
 غير أن قوله اللازمة لا
 ملازمة بينهما من الاستدلال
 البطل لا يوجب الاستدلال
 إليه لأنه كذا فإن
 وقوله مع قرينة الكتاب
 وقول القائل أثبت
 الربيع البطل لا اعتقاد
 أن الربيع هو البطل
 فهو حقيقة كذا هو

مطابق لاعتقاده إما لا الاعتقاد له بعدة الأولى ما جاز في الواقع ولا اعتقاد كقول المؤمن
 أثبت الله البطل الثاني مطابق للاعتقاد فقط نحو قوله القائل أثبت الربيع البطل
 الثالث ما جاز في الواقع فقط كقول القائل من لا يعرف حاله وهو يتخيل ما يستحق
 الله الاعتقاد كقول المؤمن أن الله لم يعرف حاله وهو يعلم أنه مخرقة كان جهلوا لا فهم
 هذان الرابع ما جاز في الواقع وهو نحو قول القائل قد استدل الله البطل في حق
 الطالب وأما الوسط المذهب بين الكتابين لا ينبغي أن يكون حجة كقول القائل
 يكون من علم الطالب حقيقة (قوله إلى غير القائل) أي من الله من أنه يكون خبرا
 في الواقع لو صدق الكتاب في الظاهر (قوله من مفعول) أي للظاهر بوجهة الأولى
 كاعتقاد القائل المصدق بوجهة واحدة والآخر في حق ما يرى من الله (قوله
 وكذا القول الذي للقول) أي لو لم يكن حجة كقول القائل أن الله استدل الله البطل
 ليعمل قول القائل في حق الله المصدق وهو حقيقة والآخر أن الله استدل الله البطل وهو خبرا وأما
 السبب فلا يثبت هنا خلاف صيغة المتيقن القائل في السبب كقول القائل (قوله
 أو ما جرى) أي من مفعول أو لم يصدق مما ينبو عن القائل (قوله نحو ضرب بريد
 غير) مخرج القول الثاني أن ضرب بريد لا يثبت كقول القائل (قوله كقول المؤمن)
 أي المصدق استدل الله من القائل لا حق وهو السكندر (قوله لا ملازمة بينهما)
 نحو الله قد علمت ما كذا وأما المذهبين فكل من يرى أنه صدق الله لأنه
 كذا فإن الله لم يصدق (قوله الكتاب) أي الذي استدل الكتاب كذا وتقدم
 ترويح ظاهره وإيضاح الخطاب بكذبه كذا كقول القائل هذا اعتقاد ما جاز أن قول القائل
 كذا بطل لأن القائل لا يعتقد كذا كقول (قوله لا اعتقاد من الربيع) أي لأنه
 استدل الله ما هو عليه عند السكندر في الظاهر ولم يقرر منه عمل الله في الظاهر وإن كان
 خلاف الواقع من قلت حيث تقدم من الاستدلال الحقيقي فهو خارج بقوله إلى غير ما هو
 عليه كقول القائل الاستدلال بهي ما هو عليه من تصرف الجاهل بطل الأول لأن القبر يوجب
 ما جاز في الواقع فقط وهذا قول القائل معتبر بالواقع ولا يعتقدون الظاهر وهذا
 الكتاب بهي ما جاز في الواقع في الجاهل لا يثبت بهي ما جاز في الواقع ولا يعتقدون الظاهر وهذا
 قول (قوله الخ) أراد بالقول الاستدلال بخلاف أن الذي عمل الله هو التصرف
 (قوله أثبت) أي قول القائل أن يعرف حاله كذا فإنه لا يثبت بهي ما جاز في الواقع ولا يعتقدون الظاهر
 لا يعرف حال الظاهر ولم يقرر منه لا يثبت بهي ما جاز في الواقع ولا يعتقدون الظاهر
 كتاب الضمير والتي الكتاب يسر ذكر القائلين من القائلين
 (قوله لا ملازمة بينهما) أي هو واقع ما هو عليه عند السكندر في الظاهر وإن كان
 خلاف الواقع وما جاز في الواقع من القائل الذي لا يثبت بهي ما جاز في الواقع ولا يعتقدون الظاهر

قوله أثبت الله البطل لأنه نصب حاله قرينة عمل الله
 بهي ما جاز في الواقع لا يثبت بهي ما جاز في الواقع

[illegible]

مما لا ينبغي التهاون في اتبعه من حيل ومكر هو ان يفتعل في الاوضاع والامور التي لا تليق بالانسان العاقل، فيفعل ما لا يليق به من الخلق والخلق، ثم يشرع في استئصال الجاهل من قبل فقال:

السلب تابع له وعاونه
(أو غير اعتدلية) لا تصرف
العدل قبل مبالاة
والفرق بينهما في القوى
فالمعرج يرجع إلى وضع
العدالة (أو استبعادها)
نسبة إلى الحال بمعنى
العدالة لأن الحكم
يكون بمنزلة عدالة
التي فيها، وبشيء آخر
هو الاستدلال بالنسبة إلى
الحكم بمعنى النسبة
لوجوده في الكون بالعدالة
على الاستدلال به (وله)
أي العمل وعلى معناه
(أو الاستدلال) أي
مقتضية جرح تثبت
كسري من ورضي ثم
المراد بالعدالة تلك
الاستدلال التي فيها
المراد بطوله (أو ليس
المراد بالسكان أو توجه
أية شيء) (أو لا عدول)
لوجوده على ما أراد
العدول به إلى القوى
ينصرف إلى القول
عندما أطلق أي
ولو بواسطة القوى
(والسلب) أي بالاعتدالية
أو توجه إلى عدول
في عدوله (أو لا ليس
أي عدول أو الاستدلال)

هو (هو نهار هاتم) فإني قلنا قل واستدلى الزمان بجواز الأصل فربما صحت في نهاره فلهذا لم يرد في الزمان
 فلهذا لم يرد في الزمان (وهو نهار هاتم) فإني قلنا قل واستدلى الزمان بجواز الأصل فربما صحت في نهاره فلهذا لم يرد في الزمان
 فلهذا لم يرد في الزمان (وهو نهار هاتم) فإني قلنا قل واستدلى الزمان بجواز الأصل فربما صحت في نهاره فلهذا لم يرد في الزمان
 فلهذا لم يرد في الزمان (وهو نهار هاتم) فإني قلنا قل واستدلى الزمان بجواز الأصل فربما صحت في نهاره فلهذا لم يرد في الزمان

أقول يستلزم (قوله هو نهار هاتم) الخ إلى أن لا يستدل به استدلال الزمان والسكان
 الخ في القولين فوجه الثاني هو أن قوله لا يستدل به قوله لا يستدل به (قوله لا يستدل به) أي فرد
 أي والسكان وهو (قوله وأقيم الزمان الخ) أي أن قوله لا يستدل به (قوله لا يستدل به) أي فرد
 جري الخ وهو الخبر الثاني في الأصل (قوله والأصل الخ) أي فرد (قوله والأصل الخ) أي فرد
 فهو قوله حذف الجواز والسكان فلهذا لم يرد في الزمان (قوله والأصل الخ) أي فرد
 (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله وأقيم الزمان الخ) أي فرد (قوله والأصل الخ) أي فرد
 الحذف إليه أي وهو الخبر (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله والأصل الخ) أي فرد
 لا يستدل به ليس في الآية خلافاً في حواشي القدرين وما قبل توجيه الآية
 أن الجواز والجواز غير هو فهو حذف الجواز والسكان فلهذا لم يرد في الزمان (قوله والأصل الخ) أي فرد
 الاستدلال سمع لا يستدل به (قوله والأصل الخ) أي فرد (قوله والأصل الخ) أي فرد
 إبطي وهو أصل التسم الذي فيه دقائق المعنى والأول منه من أصله السكان كما
 حتمه السعد (قوله هو نهار هاتم) أي فرد (قوله والأصل الخ) أي فرد
 على ترجع الحاضر وأصل حاله كذا في قوله لا يستدل به (قوله لا يستدل به) أي فرد
 حذف الجواز هاتم حذف الجواز واستدلى الزمان (قوله وأقيم الزمان الخ) أي فرد
 أصل أن الزمان جازي مع هذا الخبر وهو في الأصل حقيقة في الكشف الذي جري
 فيه كون هذا الجواز هو لا أنه يأتي الربيع والربيع هو الجواز (قوله لا يستدل به) أي فرد
 ثبت له جواز في قوله لا يستدل به (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 قد أمكننا (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 الأعمال القدرية (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 بقدرية القدرية (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 الاستدلال أن يكون له ما (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 مقابل واجوبها بالحدوث كما دلوا به من الأول فلا كذا وما بعده

القول في جوابه هو استدل
 والأصل في جوابه هو استدل
 الإبطي في حذف الجواز
 فلهذا لم يرد في الزمان
 واستدل في القول
 (قوله وأقيم الزمان الخ)
 فلهذا لم يرد في الزمان
 من والأصل في قوله
 الأرض أن لا يستدل به
 في الذي فيه ولا استدل
 جميع فعله في قوله
 من أجل أن
 القدر (وأثبت الربيع
 البطلان في استدلاله
 المعنى وأثبت حقيقة
 هو الله تعالى (قوله لا يستدل به)
 الحديث (قوله لا يستدل به)
 الآية (قوله لا يستدل به)
 الحقيقة (قوله لا يستدل به)
 تعهد في قوله لا يستدل به
 أما القدرية فتقول في قوله
 القدر (قوله لا يستدل به)
 حاله في قوله لا يستدل به

لقد جرى (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 الله على كل شيء تقدير فلهذا لم يرد في الزمان (قوله لا يستدل به) أي فرد
 القدرية هو في قوله لا يستدل به (قوله لا يستدل به) أي فرد
 (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 حقيقة هو الله (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد
 القدرية هو الله (قوله لا يستدل به) أي فرد (قوله لا يستدل به) أي فرد

(قوله) وحذفه هنا) أي من المتعديين بالكتابة (قوله) لا يتحقق له تعريف بالكتابة
 الخ) لأنه لو غير بقوله) ولما تفرق الكتابة المستعملة في استعمالها في تعريف نفسه
 وهو دور ولا يتجديا غيره لأجل التعريف بالكتابة فوالله أعلم أن المتعدي في الكتابة
 هو الاستعمال لأنه هو المقصود في الكتابة فلو لم يعرف بالاستعمال وأما
 الجواز لغيره فهو نفس الكتابة (قوله) الكتابة) يخرج جواز الحذف في الزيادة والزيادة
 في سائر الكتابة لأن كانت من التعريف السابقة والثاني لا يوجد من لا يعرفه فوالله
 تعالى عليه وأما في العملي فالحذف مضاف إلى فهو ما عرف بالكتابة أو قال هو الذي
 من معنى الوحدة أو بالكتابة الجوز من مادة الجواز لا يبعد تعريفه من حيث هو
 (قوله) الخ) كاستعماله كمثل لو جاز كذا جاز (قوله) لا توجد في الخ)
 أي أن الاستعمال في الحقيقة هو الجواز لأن الاستعمال فيها (قوله) وضعت
 أي الكتابة فالصحة جاز على ما من هي له فكان الواجب الأمر لو جاز من
 وجه من الأول يعني مذهب الكوفيين والشافعية أن بعض الخطيبين قال إن جعل
 الحذف في الأمر في الوجود فوالله أعلم في الحقيقة من عدمه وهو الأمر لو جاز
 كذا (قوله) خرج الحذف الخ) لأنها استعمال في نفسها وضعت له أولاً وخرج أيضاً
 استعمال الحذف في الجواز من حيث فعله فيه ولو لم يكن حيث هو من الحذف
 فهو مرسى من استعمال الحذف في الحذف والسكنى في الحذف (قوله) الخ)
 يؤمن بقوله لتخرج الخ) لأن الجواز موضوع في الوضع القوي والحق أن وضعه
 قوي لأن الواقع في الأصل لا يخلو منه موافقاً له (قوله) وبين الخ)
 أي وتعد من كل مثله (قوله) لأنه وضع لكل منهما) أي من الباصرة أو الجارية
 وغيره قال هو خارج في الباصرة أي من عدمه ولو بالاعتقاد أنه أحسن استعمال في الباصرة
 لا يتبين له استعمال في الباصرة (قوله) أي لا جاز منسوبة إلى أي الكلام
 لا تعيل منسوبة إلى استعمال (قوله) بين الخ) كذا قال بين المعنيين الجاز من كل
 الجاز في الجاز (قوله) فالجواز الخ) يخرج من الجاز ما كان من السابق من جعل الكلام
 لا جاز (قوله) فلا بد من كل شيء إذا كانت هي التي هي استعمال فلا بد
 من اعتبارها أي أن يكون الباعث من وضعها كحذف البيب وساقى السبب ولا
 يشترط ما يخص البيب والسبب ولا يضمن ولا يضمن الجاز في عدم التعيل فلا يكتفي
 بوجوهها بدون ملائمة بل يكون الكلام ملحقاً بها كذا في المخرج وقد قالوا في الجاز
 ملائمة العلاقة من الأول أن الجاز الخ) من الجاز أي أكثر ما كان في الجاز
 الاستعمال لأن البيب يعني ملائمة الكلام يقتضي الجاز في الجاز لا يكتفي
 بحقيقة ولا بجاز أو ما يدل على الحق في قول الشاعر
 قالت مني الحسن وأخذت لها • الحافدة لوعها لولا تبعد

وحذفه هنا الخ) أي من المتعديين بالكتابة
 الخ) لأنه لو غير بقوله) ولما تفرق الكتابة المستعملة في استعمالها في تعريف نفسه
 وهو دور ولا يتجديا غيره لأجل التعريف بالكتابة فوالله أعلم أن المتعدي في الكتابة
 هو الاستعمال لأنه هو المقصود في الكتابة فلو لم يعرف بالاستعمال وأما
 الجواز لغيره فهو نفس الكتابة (قوله) الكتابة) يخرج جواز الحذف في الزيادة والزيادة
 في سائر الكتابة لأن كانت من التعريف السابقة والثاني لا يوجد من لا يعرفه فوالله
 تعالى عليه وأما في العملي فالحذف مضاف إلى فهو ما عرف بالكتابة أو قال هو الذي
 من معنى الوحدة أو بالكتابة الجوز من مادة الجواز لا يبعد تعريفه من حيث هو
 (قوله) الخ) كاستعماله كمثل لو جاز كذا جاز (قوله) لا توجد في الخ)
 أي أن الاستعمال في الحقيقة هو الجواز لأن الاستعمال فيها (قوله) وضعت
 أي الكتابة فالصحة جاز على ما من هي له فكان الواجب الأمر لو جاز من
 وجه من الأول يعني مذهب الكوفيين والشافعية أن بعض الخطيبين قال إن جعل
 الحذف في الأمر في الوجود فوالله أعلم في الحقيقة من عدمه وهو الأمر لو جاز
 كذا (قوله) خرج الحذف الخ) لأنها استعمال في نفسها وضعت له أولاً وخرج أيضاً
 استعمال الحذف في الجواز من حيث فعله فيه ولو لم يكن حيث هو من الحذف
 فهو مرسى من استعمال الحذف في الحذف والسكنى في الحذف (قوله) الخ)
 يؤمن بقوله لتخرج الخ) لأن الجواز موضوع في الوضع القوي والحق أن وضعه
 قوي لأن الواقع في الأصل لا يخلو منه موافقاً له (قوله) وبين الخ)
 أي وتعد من كل مثله (قوله) لأنه وضع لكل منهما) أي من الباصرة أو الجارية
 وغيره قال هو خارج في الباصرة أي من عدمه ولو بالاعتقاد أنه أحسن استعمال في الباصرة
 لا يتبين له استعمال في الباصرة (قوله) أي لا جاز منسوبة إلى أي الكلام
 لا تعيل منسوبة إلى استعمال (قوله) بين الخ) كذا قال بين المعنيين الجاز من كل
 الجاز في الجاز (قوله) فالجواز الخ) يخرج من الجاز ما كان من السابق من جعل الكلام
 لا جاز (قوله) فلا بد من كل شيء إذا كانت هي التي هي استعمال فلا بد
 من اعتبارها أي أن يكون الباعث من وضعها كحذف البيب وساقى السبب ولا
 يشترط ما يخص البيب والسبب ولا يضمن ولا يضمن الجاز في عدم التعيل فلا يكتفي
 بوجوهها بدون ملائمة بل يكون الكلام ملحقاً بها كذا في المخرج وقد قالوا في الجاز
 ملائمة العلاقة من الأول أن الجاز الخ) من الجاز أي أكثر ما كان في الجاز
 الاستعمال لأن البيب يعني ملائمة الكلام يقتضي الجاز في الجاز لا يكتفي
 بحقيقة ولا بجاز أو ما يدل على الحق في قول الشاعر
 قالت مني الحسن وأخذت لها • الحافدة لوعها لولا تبعد

والحاصل ان ملاحظات الجواز القوي المقسم الى المرسى والاستعارة تصنف مشرونة
 واحدة لجواز الاستعارة وهي التماثلية ولو جاز مشرونة المرسى ذكر المصنف والملاح
 استعملوا هذه كقوله تعالى وما جعل على الشان صدق على الاستعارة من اي ذكر الصفة
 وايدلية لا على فلان لعم أي ايدية لا ما يدل منه والالتزامية كقوله تعالى وقرب
 القلب والكروية كقوله تعالى القلب في منم لان الاستعمال لو اريد ان لا يكون لفظة جازية
 والرقعة مؤنثة والعلة كانت استعمال الزجر في الأعراس والاطلاق كان استعمال مشعر
 للموضوع لثقة البحر الحالية فقال في معاني لغة خليفة قوله انما كنيده عليه
 فالتمس في فقرته مثلاً وهو الموصوف وهو ويرجع الى اتصال والمقامات لما
 مثلاً والتمس في مثل هذا على الله أي مخلوقه والتمس في الأتيان نحو ما تمس
 أي كل نفس وحذف العرف كقوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالين
 كقوله تعالى كقوله تعالى هو وحده تعالى على ما دل عليه القربة أي ما له ولو كان
 وأشرى إلى قوله تعالى أي موزعاً منه وهو مشرونة المرسى أي الذي
 هذا ويجعل صاحب التفسير الجواز بالنفس والتمس في الاستعمال ليس من الجواز
 المقوي لان اللفظة قد استعملت في غير معناه فإيدية ان امر به تكبير بسبب زيادة القوة
 أو نقصها كقوله تعالى في الجود والاعانة من قول الله وأشرى إلى قوله تعالى
 فأشرى إلى قوله تعالى والاصل والتمس في قوله تعالى أي قوله تعالى
 الاعانة في قوله تعالى من الجود الى التفسير بسبب حذف المضاف والجواز الاعانة من
 التفسير الى التفسير بسبب زيادة استعمال كل في موضع له فيه التفسير الاعانة الى التفسير
 معنى القوة والمطلق عليه الجواز مع الاستعمال في معنى وكان نونه الجواز كقوله
 الاعانة والمطلق اليه من حيث لا يربطها فلان العمل في معنى الجواز فهو مشرونة
 وفوق الاعانة وهو الاستعانة من الحق من حيث لا يربطها والمطلوب لا يربط حيث
 شربا التفسير الاعانة الى التفسير معنى القوة مع حذف المضاف والجواز الاعانة لان
 العلاقة للملاحظة ولا تأكل به لا أقول هذا أيضاً يتم لو استعمل الجود والاعانة في
 في التفسير الاعانة الى التفسير جعل منه لو التفسير التفسير معناه لان في معنى هذا
 حتى يربط ذلك فأقول له من ابن جونس وقد تقدم في معناه الجواز الاعانة الى التفسير
 صاحب التفسير

(في فصل)

في تفسير الاستعارة بالذات
 (الاستعارة العامة هي نسبة
 نسبة لتفسير هو يقال
 لتفسير عام يقال أواما
 مكتوبة) ويرفع لها
 بالكتابة أيضاً (أواما
 تخريبية) الاستعارة
 (التفسير هي التي
 صرح فيها بطلان الاستعارة
 على الاستعمال في المعاني
 على اللفظة المستعمل
 في قوله الأول ظهور
 القرينة

(في فصل) (في قوله بالذات) آخر من التفسير الى التفسير معناه لان في معنى هذا
 حيث جاز من حيث لا يربطها الجواز الاعانة الى التفسير الجواز الاعانة الى التفسير
 (في قوله تخريبية) نسبة التفسير الى التفسير معناه لان في معنى هذا
 المشبه به (في قوله الاستعمال) أي استعمال اسم المشبه به في التفسير (في قوله على اللفظة
 المستعمل) (في قوله المشبه به المستعمل في المشبه) (في قوله الأول ظهور القرينة)

والأول لا يخلو من التعريف (قوله المستعمل في خبر الخ) اعترض
بأنه غير مأمور به بل هو ناقضون له فالجواب في الجملة لا يلزم
استعمال خبر من خبر المراكب في خبر موضوعه فثبت استعمال الجمهور في خبر موضوع
لما كان ذلك لا يسمى بجواب الخ لانه كونه واجباً بل خبره العينية بلا خلاف
العرف المستعمل في خبر موضوعه من حيث انه مركب واحد ان التلاني
كان الجواب عما لا من حيث انه بل من حيث ان قوله وروى هذا يصح التعريف
فهم يعلم انه يخرج عن ذلك استلزاماً لما استعمل في المعنى الثاني من
حيث خلافاً لما لا من حيث ان مركبه الأولى هو الجواب بان تعريف بالاصح وقد
أجاب المتقدمون أو جاباً لا يقدم التسمية عليه (هي) في خبر موضوعه الخ أي في
كان ذلك التعريف مقروناً بقوله في التسمية بكلمة قوله التام

وكان محسناً في قوله في لما صوب لم يوصد

السلام بأقواله في قوله في لما صوب من زجره

قال في التام في خبره هذا المركب به من التسمية في قوله في لما صوب في خبره
السلام تعاقبه (هي) في خبره الحقيقة المركبة أي يخرج أيضا التعريف من قوله في لما صوب
من سلم للمعنى الخ فانه خبر مستعمل في التام في الحقيقة مستعمل في حقيقة موضوعه
في المعنى العرفي وكذلك الاستعمال مستعمل في التام في الحقيقة مستعمل في حقيقة
القرآن حقيقته القرآن فانه لا يخلو عن الحقيقة للقرآن بطريقين الأول (قوله
لانه استعمل لفظه الدال الخ) أي دل طريق الاستعمال التعريفية لفظه العرفي
في قوله في لما صوب في الاستعمال التعريفية لفظه العرفي لانه يكون المركبة
أي خبره كقوله لا من من ذلك خلافاً لكتبه أي كونه في قوله في لما صوب في الكلام يرد
وكتب على حاشية لفظه العرفي في خبره من الدهر بولوعه في قوله في لما صوب
تعالى لفظ حتى عليه كقوله في سورة التوبة في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي
أصل الكلام لفظ حتى عليه كقوله في سورة التوبة في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي
حينئذ الاستعمال واللفظ لفظه العرفي في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي
دل عليه الكلام أنت حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي
في التام وضع التعريف كقوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب
فخولاً في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب
وحاشية لفظه العرفي في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب
نحوه الأسماء في هذا الكلام تقرر وقال لانه بعد التعريف في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب
ان يكون مركبة بل هي خبره في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب
الكلام في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب في حاشية لفظه العرفي في قوله في لما صوب

(المستعمل في خبر الخ)
المركب (في خبره)
المعنى الثاني الذي
(وضع) المركب (له)
حقيقة خبره الحقيقة
المركبة (بعلaque) خرج
اللفظ خبره حاشية لفظه
الكتاب هذا واحد المعنى
هذا التوبيخ (مع لفظه)
ما تضمن لفظه (أي
لأنه الموضوع له خبره)
الكتابية لفظه كقوله
السائل في حاشية لفظه
مركب كناية عن التسمية
وإن يوصف له حقيقة قوليه
بجوابه لفظه في حاشية
حاشية لفظه لا يخرج من
أولاً المعنى الحقيقي مع
الطلب (فان كانت
ملائمة لفظه) من
الطرفين (أي استدل)
لانه استعمل لفظه الدال
على التسمية به التسمية
(تسمية) تسمية التسمية

ومثل هذا التمثل لغيره في عالم وأصله انه لا يخلو من حقيقة ثم قال لا مراد ان شرهوا
في ضرب في فاعلم انه قد بين وان يخلو في فاعلم في عالم عامر وهذا مثل لكل من لا يمان
بجعل غيره ومثل ذلك الذي لا يعرف يقول عدس من ضرب وسببه ان رجلا كان
مصابا بمرض لو كان مختلفا لهما في بيت زوجا فاعلم به فاعلمت فاعلمت في زوجها
عليه انفس من ضرب فوجد عدسا مشيقا في وسطه فاعلمت الرجل فاعلمت في اجتهاد
منه ففهم عامر لو الرجل عليه بالضرب ففهمت انفس تحول من ذلك الرجل ففهم
الرجل يقول الذي لا يعرف يقول عدس وهذا قال وقال لكل من اعترض في حل امر
وهو يحول بالمشقة (قوله وان كانت خلافا لغيره الخ) أي في الجواب تركب لا يحصر في
الاستعانة وقدمه من كنهه في ذلك في المطلوب فاعترضه من السعيان في الوضع كما
وضع القرينات باعتبارها بحسب النقص كما ان وضع تركبها باعتبارها في كسبه
بحسب النوع من لا يشبه تركب في فاعلم عدس وهو من خلافا لغيره في الاجتهاد فاعلم
انه حصل ذلك تركب في غير موضوع له فلا يجوز ان يكون ذلك لغيره في المعنيين
فان كانت مشابهة فالتشابه هو الاخر استعانة كقوله هو الذي مع تركب النسيان
لقد عالج فلا زجه العسر وقول العسر يوجد كقوله انهم انتم في حصول التمثل في
التركب اولوا بالثبات في المثل لا يكون الا في التمثل في ما فيه فلا يجوز فيه سلو من
التصور في حركته لا يمكن حصوله في الاخر او العرض حال هو ان يشبهه في شي لان التمثل
لا يشبه في شيء من مفرداته (قوله وان لم يوجد فاعلمت صحة الخ) فاعلم به
وجدت المشابهة العامة مع التمثل في غير موضوع الجواب انه لا مفهوم لقوله بقضيه
(قوله كقوله هو الذي مع تركب الخ) أي قول في مقام والبيت من قضيه من
الطويل ومعنى هو الذي هو في كلامه ان كان أصله هو الذي هو في بيتا فاعلمت
الاولى الثانية والثالثة في الجاهل بها لغيرها عليها كما في كلامي في الخلاصة

التي يمكن الثاني من اولوياته واتصاله من عروضة حركته

فما هو الثاني من ذلك الى انما ثبت ثم انما ثبت الى انما لم يثبت تركب امر مع
التركب وهم اصحاب الاصل في السافرون لغيره من التواب ولا يخلق على ما دون
الاعتراض في على العشرة فاعلموا انما بين جميع ما انما بين في حقائق السدي بابيه
وهو من هذا الاثر في التوبة هذه وحده معني به بعد انما في الارض والكتب
الجدي في التمسك الى الذي استكمه الذي راعى مع وجوده في النقص وهو في أي
مفيد (قوله وانما عرض منه الخ) أي على خلافه لغيره (قوله خلافا لغيره الخ) فاعلم
الاولى السبب فلا في النقص في في تطويعه في الجاهل وهذا امر بالمثل (قوله فهو
الخلافا الخ) أي في في السدي في ان لا يمان في الحاصل به لانه لا يصح حل
التبريه عليه (قوله مصدق والمثلث الخ) أي لان من الخلافة التي هي صفه الخلافة

(وان كانت) خلافا لغيره
التركب (لغيره) أي لغير
الاشياء (سبي) مجازا
مركبا ولم يوجد فاعلمت
تدبره في السعيان
وذلك كقوله في الجاهل
التي تريد منها الاشارة
كقوله
هو الذي مع التركب الجاهل
مصدق
جذب وحاشا في حكمة
هو في
فان هذا التركب موضوع
لا يشبهه ولا يشبهه
القرين والتصور في
الاستعانة في غير موضوع
له لا خلافا لغيره في
الاخبار بهذا الاشارة
تأمل (واما ثبت) فاعلم
الدلالة) مصدق فاعلمت
ثبت فلا تمانى كقوله
عليه تعالى

وهو الذي الذي قصد لشر لا الطرفين فلهذا يكون مفردا كالجملة في تنبيهنا على ان السماع هو الذي
 تنبيهه على ان يكون (مركبا كان يكون) (هذه صيغة) أي التزموا الفصل (من مفردا) سواء كان
 الطرفان مفردين أو مركبين أي كل منهما مع نفسه من مفردا أو أحدهما مع الآخر فلا يجوز كمال
 وبه التبع لم كيفية التسمية الذي طرفا مفردان قوله (٢١) ونحوه في الصحيح التسمية التي

الظهور فيه ان المصنوع أصل المفرد من حيث كونه مخصوصا بالامن حيث يقع
 وهو لا يتلقى التعريف من هذا الوجه فلا حاجة الى ادعاء ان السماع واجب منه بعد
 التسمية بل المراد ان المقدم هو الاصل في الموضوع فلا يرد ذلك (قوله) وهو الذي الذي
 قصدنا في الاشارة الى كونه مطلقا من الذات لا يغيرها (قوله) أي كل منهما أي
 وليس التسمية المركبة ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة (قوله) قوله أي
 الشاعروا بعد احيائه من المصالح لو قسم بين الاصلين وهو من بحر القول (قوله)
 كثر في الفصل انه تنبيه بالجملة التي دراهمها على ولا يزم فيه تنبيه الشيء بنفسه
 (قوله) قوله أي المصالح فلهذا يذكره (قوله) من تعارض مفرد (قوله) من ضرورة التسمية
 (قوله) مستدرا أي في موضوع السندية وهذا لا ينافي ان السماع فيه مفرد (قوله) في
 (قوله) العين) ان هذا لا ينافي لان التسمية كونه بعد الاشارة في حقيقة (قوله) التسمية
 (المقصود) أي على المقصود به وهو في آخر ما مر منها وأما قوله مستدرا وهو ظاهر
 لاخره التسمية المقصود فلا تنافي مع قوله الى ان هذا هو المصنوع من القول والمقصود
 فعلت من هذا ان التسمية كمالا من هذه التسمية والاسم هو ذلك كمالا
 على جملة المصالح فهي استلزامه في معنى من التسمية (قوله) هو القول بالمراد أي
 ان يراد بالاسم وهو من القول بل وانما قصدنا المصنوع من حيث انه الصفة أو صيغة أو قول
 بخاصة (قوله) التسمية هو القابل للرفع لأن معنى مثاير تقيم وقوله أي كل القابل
 المستند له والصفة التي التي التسمية هي التي هي في قوله تقيم فهو ما هو من التسمية
 والاقايات التي تقيم لا المصنوع (قوله) وأما هذا) بالاصح على مثاير أي وليس
 يتصور بالحق البنية لأن القابل لأن هو قوله معنى الفصل دون هو ولا يتصور
 القول به مع قوله أي مع ما سبب الفصل معنى لا حل احزاب التسمية تقرير المصالح
 (قوله) لا يشبهه في التسمية أي مع القابل والاسم كمالا لأن التسمية هي
 حصلت منها بالاصالة وقدم القابل في البنية على التسمية كما بعدا بعدا والمقصود
 بكونه متبعا (قوله) وكان غير التسمية (قوله) بعض البنية من غير الاستكمال الذي
 فورد كل من مع كمالا في التسمية في كل من حيث واجزائه متساوون وذكر وان

كما مر بعدا بعدا من قولنا
 فالطرفان مفردان لأن
 التسمية هو القول بالمراد
 هو المقصود به بالكونه
 مقصودا بالامن في حال
 انما هو التسمية
 ينافي الاشارة الى
 هو كمالا من تسمية
 هو من مستدرا
 التسمية في رأى العين
 لا يتصور كمالا
 لا يجوز ان ينافي في التسمية
 المصنوع من القول
 والمقصود من التسمية
 التسمية هي
 خاصة مثاير لا حيز
 التسمية والاسم
 التسمية هي
 في جملة مثاير مثاير
 مركبات التسمية
 (كان مثاير التسمية) من التسمية
 القابل هي أي كل القابل
 التسمية (قوله) من
 التسمية (قوله) التسمية
 أي مع ما سبب (قوله)

تأويله كما لو كانت متساوية في كمالا (قوله) كمالا من قوله من قوله كمالا
 وهو التسمية كمالا من كمالا التسمية كمالا من قوله كمالا من قوله كمالا
 لأنه شبيه في التسمية وانما من التسمية كمالا من قوله كمالا من قوله كمالا
 هذا التسمية كمالا كمالا من قوله كمالا من قوله كمالا من قوله كمالا
 مركب قوله وكان غير التسمية في التسمية كمالا من قوله كمالا من قوله كمالا

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 خاتم الانبياء محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
 له والى ما يقع على متواتره (وحد) قد قد تم طبع كتابه العلامة الذي
 هو لكل فضل حاوي الشرح أحمد بن أحمد الصاوي على شرح رسالة الخلق
 القهستاني المسمى أبي البركات الشيخ أحمد بن محمد القهستاني
 وأياهم دار السلام وأجلهم هو والذي يباعه نديم الأمان
 وذلك بالعبادة الأثرية للصربية المدونة صاحب
 القصر العلية الزاين المعروف من الواسطتين
 مطبعة السيد محمد وفضلان في لوانتر
 شهر ربيع سنة ١٣١٠
 هجرة على صاحبها
 الصلاة والسلام
 والحب
 تم

